



بسم الله الرحمن الرحيم

النشرة الأسبوعية لوزارة العدل

العدد 006

بتاريخ 06 يونيو 2020

➤ السياق

تتواصل الإجراءات الإحترازية التي اتخذتها بلادنا منذ التاسع عشر من فبراير، ومواكبة لذلك قامت وزارة العدل بمجموعة من الإجراءات تتمكن تدريجيا من العودة الطبيعية للعمل وفق ماتمليه الظروف الحالية دون المساس باستقلالية القضاء مع ضمان توفير الخدمات و المحافظة على سلامة المواطنين من عاملين ومرتادين للمرفق العدلي من خلال مجموعة من الإجراءات من بينها رفع التعليق عن جلسات المحاكم في الأصل مع التشديد على احترام التباعد الجسدي و الإجراءات الوقائية الأخرى الموصى بها من طرف اللجنة العليا. وطبقا للإستراتيجية الوطنية للولوج إلى العدالة خصصت الوزارة مكاتب لإستقبال وتوجيه الجمهور في وزارة العدل وقصور العدل في نواكشوط و نواذيبو، وقد تمثلت الحصيلة الإجمالية للمستفيدين من هذه الخدمة خلال الفترة المنصرمة 3339 زائر في مكتب نواذيبو و 1520 زائر في مكتب الاستقبال والتوجيه بوزارة العدل.

وفي نفس الاطار ومراعاة للتواصل الفعال مع مرتادي المرفق قامت الوزارة بإجراء تكوين يتعلق بخدمة (واتساب العدل) شمل 15 ممثلا عن الإدارات التابعة للمرفق تأتي هذه الخدمة ضمن استراتيجية الوزارة الرامية إلى عصرنة القطاع وتسمح بتخفيف الاكتظاظ داخل مرافقه كما ستمكن من تقريب العدالة من المواطنين عن طريق تقديم الخدمات لهم عن بعد . ويمكن لكل شخص أن يستخدم الرابط التالي للاستعلام او لتقديم الطلبات والحصول على معلومات حولها.

<https://wa.me/22243200272?text=Minist%C3%A8re%20de%20la%20Justice>



وتجدر الإشارة أيضا إلى إنه تمت إحالة مشروع متعلق بمكافحة التلاعب بالمعلومات (FAKE NEWS) إلى الجمعية الوطنية.

وفي إطار متابعة تنفيذ مخطط العمل المتعلق بالسياسة القطاعية في ميدان العدالة المصادق عليها 17 أكتوبر 2019 والإستراتيجية الوطنية للولوج إلى العدالة المصادق عليها في 31 أكتوبر من نفس السنة تمثلت الأعمال التي تم انجازها فيما يلي:

➤ الأنشطة

❖ ديوان الوزير

يعمل ديوان وزير العدل على تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالسياسة القطاعية وماتتضمنها من أهداف وفي هذا الإطار تم القيام بالتالي:

- أدى الوزير رفقة مفوض حقوق الانسان والعمل الإنساني والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني زيارة لسجون نواكشوط مكنت من الإطلاع على وضعية نزلائها.
- مراجعة مسودة مشروع القانون المتعلق بالنظام الأساسي لكتاب الضبط قبل إحالته إلى الجهات المعنية للتشاور.
- إحالة مشاريع قوانين تتعلق بالوكلاء القضائيين ومفوضي المزاد العلني إلى محكمة الحسابات والهيئة الوطنية للخبراء القضائيين والهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين للإدلاء بأرائهم حول هذه المسودات في إطار التشاور مع الهيئات المعنية.
- تشكيل لجنة مكلفة بمتابعة تنفيذ توصيات المجلس الأعلى للقضاء.
- في إطار الإصلاح القانوني الذي تنوي الوزارة ضمن سياستها القطاعية القيام به طلبت الوزارة من جميع الهيئات القضائية تقديم مقترحاتهم حول مراجعة القانون الجنائي، و قانون الإجراءات الجنائية وقانون الإلتزامات والعقود وقانون الإجراءات



المدنية والإدارية والتجارية، وفي هذا الصدد لم تستلم حتى الآن سوى برد رئيس المحكمة التجارية المتضمن اقتراحاته حول مراجعة النصوص المذكورة .

❖ الأمانة العامة

تواصل الأمانة العامة جهودها الرامية إلى ترقية العمل من خلال تحسين الظروف مطبقة بذلك الإستراتيجية الوطنية للولوج إلى العدالة وأهدافها وفي ظل ذلك قامت الأمانة العامة بما يلي:

- إصدار تعميم لكتابات الضبط يتعلق بشفافية تسيير المداخل ذات الصلة بالعمل القضائي والموجهة للخزينة العمومية.
- تكوين يتعلق بخدمة واتساب العدل شمل 15 ممثلا عن الإدارات التابعة للمرفق كما قامت بتوزيع أجهزة الهواتف على الإدارات المعنية بغرض تسليمها إلى ممثليهم في هذه الخدمة.
- كما استقبلت السكرتاريا المركزية 30 رسالة و طلب و صدرت عنها 35 رسالة.

❖ مديرية الشؤون المدنية و الختم

حرصا منها على الإستجابة للطلبات المقدمة إليها قامت المديرية بمايلي:

- إحالة 08 ملفات من بينها 07 ملفات احتفاظ بالجنسية وملفا يتعلق بالتجنس، إلى الإدارة العامة للتشريع وذلك للتأشيرة عليها.
- التصديق على 31 وثيقة.
- توجيه 04 رسائل لإكمال ملفات طلبات التجنس، وإعادة الإدماج إلى الإدارة العامة للأمن الوطني



- إعداد البحث الأخلاقي للمعنيين بها من بينها 02 تجنس و 02 إعادة الإدماج.
- استقبال 2 طلب من طلبات توفير الشكليات القضائية للمحاكم وتنفيذها.
- إعداد شكلية استمارة المساعدة القضائية التي ستمكن طالبي المساعدة من الحصول عليها بصفة أسرع.

❖ مديرية الدراسات و التشريع و التعاون

يرتكز عمل مديرية الدراسات و التشريع بمهمة تنسيق الأعمال المتعلقة بإعداد وصياغة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية وتسهر على تنفيذ السياسة الحكومية فيما يتعلق بتدوين النصوص التشريعية والتنظيمية وتحيينها وفي إطار قيامها بهذه المهام تم إنجاز مايلي:

- إعداد النسخة النهائية من المرسوم المتعلق بالنظام الأساسي للمصلحين للتوقيع؛
- تحضير مجموعة من النصوص من أجل تقديمها إلى مجلس الوزراء وذلك بالتعاون مع الادارة العامة للتشريع و الترجمة و نشر الجريدة الرسمية ويتعلق الامر ب:

- ✓ مشروع قانون يرفع التجريم عن الشيك بدون رصيد؛
- ✓ مشروع قانون يلغي الاكراه البدني في المجال المدني؛
- ✓ مشروع قانون يحد من الاكراه البدني في المجال الجزائي؛
- ✓ مشروع قانون ينظم حصول المساهمين على المعلومات بصفة كافية تمكنهم من معرفة وضعية المؤسسة؛
- ✓ **تصحيح النصوص التالية:** المرسوم المتعلق بنشاطات شبه القانونيين، مشروع القانون المتضمن النظام الأساسي للخبراء القضائيين، مشروع المرسوم المتضمن المصاريف القضائية في مجال الجنايات و الجرح و المخالفات و في المجال المدني و الإداري و التجاري، مشروع قانون يتعلق بمهنة العدل المنفذ، مشروع مرسوم يحدد تعريفة أتعاب المحامين.



❖ مديرية الشؤون الجنائية و إدارة السجون

تواصل مديرية الشؤون الجنائية و إدارة السجون تطبيقها للسياسة الجنائية المتبعة من طرف الوزارة والمتجسدة في تنفيذ الأحكام القضائية السالبة للحرية آخذة في الحسبان الإجراءات الرامية إلى التخفيف من الإكتظاظ و تحسين الظروف داخل السجون و قد مكنت هذه السياسة من :

- تخفيض عدد نزلاء السجون ب 31 نزيلة مقارنة مع الأسبوع المنصرم، ليبلغ العدد 2020 نزيلة (1381 مدان و699 احتياطي) مقابل 2271 نزيلة (1545 مدان و726 احتياطي)
- مواصلة تنفيذ المرسوم الرئاسي رقم 0202/073 الصادر بتاريخ 22 مايو 2020، مما مكن إلى حد 03 يونيو 2020، من الإفراج عن 216 مدانا على جميع التراب الوطني، و قد تمت كسوتهم جميعا وتأمين نقلهم إلى وجهاتهم النهائية حيث يقطن ذويهم؛
- إنطلاقة نشاط دار الإيقاف المنشأة في تيارت لإستقبال المودعين الجدد وإخضاعهم للفحص الطبي والحجز الاحترازي الوقائي من جائحة كوفيد-19، قبل توجيههم إلى إحدى المؤسسات الأخرى بعد انقضاء فترة الحجز الاحترازي؛
- تلقي مساعدة إنسانية تمثلت في نحو 12 طنا من المواد الغذائية الأساسية و مواد النظافة من طرف مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، لصالح المؤسسات السجنية التالية : المركز المغلق للأطفال المتنازعين مع القانون، وسجن النساء والسجن المركزي وسجن دار النعيم؛
- تسليم 520 كمامة قماشية تمت صناعتها من طرف نزلاء كل من السجن المركزي وسجن النساء بنواكشوط بهدف لسد حاجة القطاع منها. و قد تم تعقيمها وحفظها تحت الرقابة الصحية اللازمة؛
- تلقي مساعدة إنسانية تمثلت في بعض المواد الغذائية واللوازم النسائية الشخصية من طرف منتدى المنظمات الوطنية الحقوقية (FONADH)؛



- تلقي مساعدة إنسانية تمثلت في سلات غذائية ولوازم النظافة من طرف مديرية الأسرة بوزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة؛

❖ مديرية الحماية القضائية للطفل

- تهدف الخدمات المقدمة من طرف مديرية الحماية القضائية للطفل إلى الرفع من مستوى قضاء الأحداث وتحسين أداء العاملين فيه، ولذلك قامت المديرية بما يلي:
- البدء في تقديم استشارات نفسية لصالح الأطفال المتنازعين مع القانون بمركز الميناء المغلق بالشراكة مع اليونيسف.
- وضع خطة لبدء الأنشطة بالمركز المغلق بشكل جزئي بعد تخفيف الإجراءات الإحترازية لمواجهة وباء كورونا.
- إعداد دراسة لتحديد حاجيات الإدارة من المرشدين الإجتماعيين ، بالتعاون مع اليونيسف و وزارة الشؤون الإجتماعية و الطفولة و الأسرة.
- الحصول على مقر جديد للإدارة بناء على المواصفات المطلوبة؛
- تقييم حصيلة تدخل السيارة الموضوعية تحت تصرف الادارة من طرف أرض الرجال التي مكنت الطاقم الادارة و الفاعلين في حماية الاطفال من التنقل من أجل مساعدة ستة حالات.
- مراقبة وضعية الإجراءات الشرطية المرتبطة بالأطفال المتنازعين مع القانون بمفوضيات القصر بولايات انواكشوط التي اظهرت معالجة 27 قضية.
- وضعية الأطفال المستفيدين من العفو الرئاسي: حالة واحدة



❖ مديرية المصادر البشرية

تقوم مديرية المصادر البشرية بالعديد من المهام الضرورية لتلبية احتياجات العمل من خلال إدارة أكثر موارد الوزارة قيمة والتمثل في موظفيها معتمدة في ذلك على السياسة القطاعية للعدل والإستراتيجيات والأهداف المرسومة وفي هذا الصدد قامت بما يلي:

- إحالة المراسيم التالية إلى وزارة المالية بعد تأشيرها من طرف الإدارة العامة للتشريع والنشر والترجمة:
 - المرسوم المتعلق بالتقدمات الاستثنائية للقضاة لسنة 2021.
 - المرسوم المتعلق بدمج القضاة الإداريين في سلك القضاء .
 - المرسوم المتعلق بتصحيح وضعية إعاقة قاض.
- جرد بطاقات تصويت القضاة، وإعداد لائحة بذلك لاختيار ممثليهم في المجلس الأعلى للقضاء، ريثما تلتئم اللجنة الخاصة بفرز الأعضاء.
- تسليم بطاقات مهنية لأصحابها .
- إعداد لائحة بكتاب الضبط المعينين من طرف وزير العدل أعضاء في اللجان الجهوية القروض في برنامج التمويلات الصغيرة بالوسط الريفي ، من خلال برنامج أولوياتي.
- توجيه مقترح برمجة تفويج القضاة إلى كل من رئيس المحكمة العليا والمدعي العام لديها من أجل إبداء رأيهم حول برمجة عطلة القضاة لسنة 2020.

❖ مديرية الشؤون المالية و البني التحتية و العصرية

تتدخل مديرية الشؤون المالية و البني التحتية في مجال تطوير وعصرية القطاع طبقا للمنهجية المرسومة في السياسة القطاعية من أجل تعزيز البنية التحتية بما يتناسب وحاجيات المرفق القضائي ولهذا الغرض قامت بما يلي:



- تقييم التعديلات والإصلاحات الضرورية في محكمتي مقاطعة تيارت ومحكمة السبحة.
- تعقيم مبنى الوزارة وقصر العدل بنواكشوط الغربية.
- استكمال التحضيرات المتعلقة بتجهيز قصر العدل بتجكجه من أجل إيواء محكمة الولاية.

❖ النيابة العامة

تلقت النيابة العامة ومختلف تشكيلات المحاكم الجزائية على امتداد التراب الوطني خلال الأسبوع من 5/27 إلى 6/6/2020 ما مجموعه 518 محضرا وشكاية وملفا ، اتخذت تلك التشكيلات في الفترة 603 حكما وقرارا وأمرا ومذكرة بطلبات النيابة العامة ، وذلك بمناسبة انعقاد 36 جلسة بين الأصل والاستعجال.

1 - حصيلة عمل المحكمة العليا

الادعاء العام الغرفة الجزائية	الملفات الواردة	الملفات الصادرة	الجلسات	الملفات المجدولة	المذكرات ، الطلبات ، الآراء	التقارير	القرارات	قرارات محررة	الأوامر	أعمال أخرى
	24	50	01	-	41	01	-	-	-	00
	26	20	01	00	-	-	00	00	00	00



2- حصيلة عمل الادعاء العام لدى محاكم الاستئناف

أعمال أخرى	أوامر القبض الدولية	معالجة الكشوف الشهرية	الانابات القضائية	تفقد مكاتب أعوان القضاء	تفقد وكالات الجمهورية	زيارة السجون	الطعون	التقارير	المذكرات ، الطلبات ، الآراء ،	الملفات الصادرة	الملفات الواردة
0	0	0	0	0	0	0	8	3	34	51	69

3 - حصيلة عمل محاكم الاستئناف

أعمال أخرى	أوامر القبض	الانابات القضائية	بطاقات ايداع	زيارة السجون	قرارات محررة	الأوامر	القرارات	الجلسات				الملفات المؤجلة	الملفات المجدولة	الملفات الواردة
								استعجال		أصل				
								استثنائية	عادية	استثنائية	عادية			
0	0	0	0	0	16	13	28	0	5	1	1	0	31	24



4 - حصيلة عمل وكالات الجمهورية

محاضر الصلح	مد يد المساعدة	البطاقات وأوامر القبض الدولية	زيارة السجون	زيارة المخافر	المعاينات	التقارير	الجلسات المهياة	المذكرات والطلبات	الشكايات المتصرف عليها	الشكايات الواردة	المحاضر المتصرف عليها	المحاضر الواردة
23	25	1	6	3	7	10	3	74	79	111	73	133

5 - حصيلة عمل محاكم الولايات

أعمال أخرى	الانابات القضائية	البطاقات و أوامر القبض	زيارة السجون	قرارات محررة	الأوامر	القرارات	الجلسات				الملفات		
							الاستعجال		الأصل		مؤجلة	مجدولة	واردة
							استثنائية	عادية	استثنائية	عادية			
2	0	2	3	33	17	37	9	10	9	4	23	90	68

6 - حصيلة دواوين التحقيق

الأصلاح	السجناء الاحتياطيون	الزيارات	الإنابات القضائية	الأوامر الصادرة	التنقلات والتفتيش	الاستجوابات	الملفات التي ختم التحقيق فيها	عدد المتهمين	عدد الملفات الواردة
10	135	17	10	97	25	93	68	113	63



❖ نشاطات مبرمجة الاسبوع المقبل

- تسريع اجراءات إعادة تأهيل مقر المحاكم التجارية بنواكشوط ومركز البحوث القانونية والقضائية .
- توزيع استمارة طلب المساعدة القضائية على الجهات المعنية لتمكين المستفيدين من الحصول عليها.
- تسريع الإجراءات المتعلقة باختيار المكتب الدولي الذي سيتولى تنفيذ مشروع دعم اصلاح العدالة .
- إنهاء إجراءات افتتاح المكتب الإقليمي للتعاون القضائي والجنائي والدولي بين دول الساحل.
- إنهاء إدخال الملاحظات المتعلقة بنصوص السلطة القضائية التالية:
 - التنظيم القضائي
 - النظام الأساسي للقضاة
 - المجلس الأعلى للقضاء
 - المحكمة العليا
- إنهاء إدخال ملاحظات الجهات المعنية حول مسودات القوانين المتعلقة بأعوان القضاء
- إحالة مسودة مشروع القانون المتعلق بالنظام الاساسي لكتاب الضبط الى الجهات المعنية للتشاور وتقديم الملاحظات.
- إحالة مسودات قوانين متعلقة بمفوضي المزاد العلني والوكلاء القضائيين إلى الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين والمحكمة التجارية لإبداء ملاحظاتهم.

